

والسياسي والنفسي الذي نجم عن الحرب . وثانياً ، كون الامور التي بدت معتولة للتنفيذ في آب (اغسطس) لا تحظى بالاولوية حالياً » (ر أ ١ - ٧٣/١٢/٨ ، ملحق ٤١١) .

وثيقة جاليلي والاتفاق الشفهي

تركز النقاش في اللجنة المركزية لحزب العمل حول مصير وثيقة جاليلي والاتفاق الشفهي لحزب العمل . وكانت الآراء متناقضة تماماً حول هذه النقطة . وقد مس هذه النقطة عضو الكنيست ابراهام عوفر (المجابي - كتلة تل ابيب) ، لثناء مناقشة اللجنة المركزية للحزب للوثيقة الجديدة فقال : « اننا نتخذ قرارانا كل مرة طبقاً للوضع القائم في تلك الفترة . ووثيقة جاليلي كانت وثيقة حل وسط بين المواقف المختلفة ، وكذلك الوثيقة التي امامنا هي ايضا وثيقة تسوية . وثمة فرق واحد بين الوثيقتين عدا كونها واحدة قبل الحرب والآخرى بعد الحرب ، وهذا الفرق هو ، ان وثيقة جاليلي كانت وثيقة حل وسط ، ولكنها اقرت تحت الضغط وليس عن طريق حرية الاقتراع في الحزب ، وقد اُثرت العلاقات بين قادة الحزب على نص الوثيقة ، بينما الوثيقة الجديدة هي حل وسط عادل » . (ر أ ١ - ٧٣/١٢/١ ، ملحق ٤٠٥) .

واضاف عوفر ان الوثيقة الجديدة تعبر عن نهج جديد في طريق حزب العمل ، عندما تقارن « بالاتفاق الشفهي » حيث ذكرت الحدود التي يتقربها اسرائيل .

اما عضو الكنيست آرييه الياف فقد اقترح ازاء البليلة التي نجمت عن تفسيرات متناقضة للوثيقة الجديدة ولصير وثيقة جاليلي ، اضافة بندين للوثيقة الاول بخصوص وثيقة جاليلي والثاني بخصوص اجراء تغييرات في قيادة حزب العمل . وقد تحدث الياف حول اقتراحه المذكور في مقابلة اذاعية فقال : « البند ١٥ يؤكد ان اللجنة المركزية للحزب تلغي وثيقة جاليلي التي اقرتها سكرتارية الحزب قبل بضعة اشهر ، وهذا ليس لانني ارغب بصورة خاصة بالغاء الوثيقة ، بل لانه بعد جلسة اللجنة المركزية قبل بضعة ايام ، بدا ان ثمة ١٠٠ تفسير للاربعة عشر بنداً ، ومنها تفسيرات متناقضة يراها الذين وضعوا نص الوثيقة فبعضهم يقول ان وثيقة جاليلي لا تزال قائمة » . (ر أ ١ - ٧٣/١٢/٤ ملحق ٤٠٧) . واضاف الياف ان الهدف من اقتراحه هو وضع حد لهذا الغموض . اما بالنسبة

للمسب اليهودي في كل شتاته ، ووقوفه الى جانب دولة اسرائيل ، وتوجهه اليه بالنداء ليستمر في الوقوف الى جانبها في صراعها من اجل السلام والامن ، وفي جهوده لزيادة قوتها ، معنوياً ومادياً ، وفي الهجرة الكبيرة الى اسرائيل .

اقرار للنص واختلاف في التفسير

لقد اريد للوثيقة ان تكون مقبولة على الجميع ، ولذلك فقد شارك في صياغتها واعدادها ممثلون عن جميع اجنحة الحزب . ومن يتعمق في بنود الوثيقة يلاحظ انها تتسم :

أولاً ، بأنها عبارة عن صياغات لفظية قابلة للتأويل لمواقف حزب العمل السابقة .

ثانياً ، خلوها من مشروع تفصيلي للسلام ، والاكتماء بطرح الموضوع كهدف تسعى اسرائيل لتحقيقه ، الامر الذي يفتقد الموضوع اهميته ، اذ كهدف ، فان السلام متضمن في جميع برامج الاحزاب الاسرائيلية .

ثالثاً ، خلوها من اي اشارة الى اتفاقيات ووثائق حزب العمل والمعراخ السابقة سواء من ناحية التأكيد على استمرار مفعولها او من ناحية الغائها .

ويبدو ان هذه السمات بالذات ، هي التي جعلت بالامكان اقرار الوثيقة من كافة اجنحة الحزب ، حيث رأى فيها البعض (الحمايم) انتصاراً للخط الذي طالما نادوا به ، بينما لم ير « الصقور » في عدم ذكر الوثيقة للاتفاق « الشفهي » ووثيقة جاليلي الغاء لهما . وقد سارع وزير الدفاع موشي دايان للقول في نفس اليوم الذي نشرت فيه بنود الوثيقة ، للمقربين منه : « بأن واضعي الوثيقة اهتموا بالاتيء متناقضة مع الوثائق السابقة ، بما فيها وثيقة جاليلي والاتفاق الشفهي . وان الوثيقة الجديدة ليست [برنامجاً] عملياً ، ولكنها تتضمن كل العناصر الداخلة في وثيقة جاليلي » (م . د . ف - ٧٣/١٢/٦ ، العدد ٢٣) . بينما اعتبرها وزير المالية ساير في الواقع برنامج الحزب الانتخابي وطالب بعدم ادخال تعديلات عليها (رأ - ٧٣/١٢/٥ ملحق ٤٠٨) . اما ابا ايبن فقال : « اعتقد ان الوثيقة الجديدة هي الوثيقة الوحيدة التي تلتزمي كعضو في الحزب وذلك لعدة اسباب ، فأولاً ، هذه الوثيقة قد وضعت بعدد حرب يوم الغفران . وقد اخذت بالحسبان الوضع العسكري